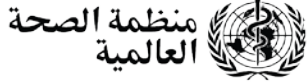


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/EXEC 19/77/7

البند 3-5 من جدول الأعمال

مايو/أيار 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة السابعة والسبعون

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 1-5 يوليو/تموز 2019

متابعة الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي في الفترة 2017-2018:

استخدام المراجع في نصوص الدستور الغذائي

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1- مقدمة

1-1 ركز الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي في الفترة 2017-2018 على التعاون بين هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بوضع مواصفات¹. وقدم الاستعراض أربع توصيات لتتخذها اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. ونصت التوصية الثالثة على: "مناقشة أي من المبادئ يجب اعتمادها (في حال وجدت) في ما يخص الإحالة المرجعية إلى مواصفات/أساليب المنظمات الدولية الأخرى (سواء أكانت منظمات حكومية دولية أم منظمات غير حكومية)، من أجل تسخير التأزر وتفاذي ازدواج المواصفات، أو خفضه."

1-2 ولدى انعقاد الدورة الحادية والأربعين للهيئة² لاحظ الأعضاء أهمية تفادي تكرار المواصفات أو التناقض في ما بينها، وأعربوا عن آراء متباينة بشأن اللجنة المناسبة (لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة أو اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي) مواصلة البحث في المسألة. وطلبت الدورة السادسة والسبعون للجنة التنفيذية³ أن تقوم أمانة الدستور الغذائي بإعداد وثيقة بشأن التوصية الثالثة لمزيد من البحث فيها خلال الدورة السابعة والسبعين للجنة التنفيذية. وتعرض هذه الوثيقة للتوجيهات والممارسات الحالية المتعلقة بالإحالات المرجعية إلى المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع مواصفات، الواردة ضمن مواصفات الدستور الغذائي، وهي توفر أساسًا تستند إليه المناقشات المقبلة في الدورة السابعة والسبعين للجنة التنفيذية حول كيفية المضي قدمًا.

¹ الوثيقة CX/CAC 18/41/13.

² الفقرة 117 من الوثيقة REP 18/CAC.

³ الفقرة 9 من الوثيقة REP19/EXEC1.

3-1 ولا تنظر هذه الوثيقة في الإحالات المرجعية إلى الوثائق الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي قد كانت هي أيضًا موضوع نقاش في الدورة الخامسة والسبعين للجنة التنفيذية⁴ بما أن تلك الوثائق ليست مشمولة بنطاق الاستعراض المنتظم للفترة 2017-2018.

2- التوجيهات الحالية بشأن الإحالات المرجعية

1-2 خلص الاستعراض المنتظم للفترة 2017-2018 إلى أنّ العديد من المنظمات الدولية المعنية بوضع مواصفات تحيل إلى الدستور الغذائي وإلى مواصفاته، إلا أن هناك تفاوت في الدستور الغذائي بشأن الإحالة المرجعية إلى المنظمات الدولية أو إلى مواصفاتها/أساليبها (الخلاصة (5)).

توجيهات عامة بشأن مراعاة عمل المنظمات الأخرى

2-2 مع أن النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي لا يقدم أية توجيهات صريحة بشأن الإحالات المرجعية، يمكن اعتباره بمثابة نقطة انطلاق لأية مناقشة حول هذه المسألة. وتنص المادة الأولى من النظام الأساسي للدستور الغذائي (الولاية) على أن الغاية من الهيئة (في جملة أمور) هي:

- تعزيز تنسيق جميع الأعمال المتصلة بمواصفات الأغذية التي تضطلع بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛
- وتحديد الأولويات المتعلقة بإعداد مشاريع المواصفات واستهلال هذا الإعداد وتوجيهه، من خلال المنظمات المختصة وبمعاونتها؛
- وإعداد الصيغ النهائية للمواصفات ثم القيام بنشرها في دستور غذائي [...] إلى جانب المواصفات الدولية التي تكون الأجهزة الأخرى قد أعدت صيغها النهائية [...] حيثما انطبق ذلك.

3-2 وإن تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع مواصفات متحذر أيضًا في "المعايير الخاصة بتحديد أولويات العمل" التابعة للدستور الغذائي. ويشكل العمل الذي قد استهلته منظمات دولية أخرى و/أو المقترحات الصادرة عن المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، أحد معايير تحديد أولويات العمل التي يجب مراعاتها لدى صياغة المواصفات العامة والمواصفات الخاصة بالسلع الأساسية على حدٍ سواء.⁵

4-2 وبالنسبة إلى المواصفات الخاصة بالسلع الأساسية، ينطوي دليل الإجراءات على مزيد من التوجيهات التي تفيد أنه لدى تقييم هذا المعيار، ينبغي تقديم معلومات في وثيقة المشروع بشأن "الأنشطة التي تقوم بها بالفعل منظمات دولية أخرى ذات صلة، بما في ذلك تحليل المجالات المحتملة للتكامل، أو الثغرات، أو الازدواجية، أو التضارب مع الأنشطة

⁴ الفقرات من 12 إلى 19 من الوثيقة REP18/EXEC2-Rev.1.

⁵ أنظر القسم الثاني من دليل إجراءات الدستور الغذائي، معايير تحديد أولويات العمل.

المذكورة أعلاه⁶. وينبغي من ثم للجنة التنفيذية أن تدقق في تلك المعلومات لدى قيامها باستعراضها النقدي. ولم تقم اللجنة التنفيذية بصياغة إرشادات لتطبيق المعايير بالنسبة إلى مواصفات المواضيع العامة.

5-2 وتتيح "الخطوط التوجيهية بشأن التعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية في وضع المواصفات والنصوص ذات الصلة" (الخطوط التوجيهية للمنظمات الحكومية الدولية) لتلك المنظمات الحكومية الدولية، وبوجه خاص المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، القيام بصياغة أولية لمشروع مواصفة مقترح. ويجوز للمواصفات التي تضعها المنظمات الحكومية الدولية أو لأجزاء منها أيضًا أن تكون أساسًا لإعداد مواصفات الدستور الغذائي (عند الخطوة 2).

6-2 ولا تذكر "المبادئ المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل هيئة الدستور الغذائي" (مبادئ المنظمات غير الحكومية) مشاركة المنظمات غير الحكومية في صياغة مواصفات الدستور الغذائي. ولكن لأسباب تاريخية، تتوقع الخطوة 2 من "الإجراءات الموحدة لوضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة" أن تكون توصيات الاتحاد الدولي للألبان، وهو من المنظمات الدولية غير الحكومية، مسندة إلى الخطوة 2 من قبل أمانة الدستور الغذائي في حالة الحليب والألبان أو المواصفات الفردية للجبين.

توجيهات لجان المواضيع العامة

7-2 تشكل لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات حالة خاصة في نظام الدستور الغذائي بما أنها اللجنة الوحيدة التي تضع مواصفات تحيل بشكل منتظم إلى وسائل معتمدة للتحليل أو لأخذ العينات قد وضعتها منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية أخرى. وبما أن الدستور الغذائي لا يضع الأساليب بنفسه، تتبع هذه اللجنة معايير عامة في انتقاء أساليب صاغتها منظمات أخرى، والإحالة إليها⁷.

8-2 وتقوم اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات بذكر التعاون/التشاور مع "مجموعات دولية أخرى" لدى العمل على مسائل ذات صلة باللجنة.

9-2 وقد قدمت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة خلال دورتها الثامنة والعشرين توجيهات صريحة بشأن الإحالة المرجعية إلى نصوص المنظمة العالمية لصحة الحيوان، التي أيدتها الدورة السابعة والثلاثون للهيئة⁸. وأوصت الدورة الثامنة والعشرون لهذه اللجنة بأن على "الهيئة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اعتماد عملية منهجية متنسقة للإحالات

⁶ أنظر القسم الثاني من دليل إجراءات الدستور الغذائي، خطوط توجيهية لتطبيق معايير أولويات العمل (المعايير التي تنطبق على السلع الأساسية).

⁷ أنظر دليل الإجراءات، مبادئ وضع الطرائق التحليلية للدستور الغذائي.

⁸ الفقرة 104 في الوثيقة REPI4/CAC.

المرجعية بالنسبة إلى النصوص المعنية المشتركة بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، تشمل شكل الإحالات والتحديثات المنتظمة بحسب الاقتضاء.⁹

توجيهات لجان السلع الأساسية

2-10 تنص اختصاصات اثنتين من لجان السلع الست الناشطة حالياً بشكل صريح على: "التشاور، بحسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية في عملية وضع المواصفات من أجل تفادي الازدواجية." واللجنتان المذكورتان هما اللجنة المعنية بالتوابل وأعشاب الطهي، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة. وقد تم حذف الذكر الخاص للجنة الاقتصادية لأوروبا من إحدى حواشي اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة في عام 2014.

3- الاستخدام الحالي للإحالات المرجعية في نصوص الدستور الغذائي

3-1 إنّ الإحالات المرجعية الراهنة إلى منظمات أخرى أو إلى مواصفاتها في النصوص النهائية للدستور الغذائي:

- تتعلق بأساليب التحليل؛
- أو تُستخدم لتبيان النية من المواصفة المعينة؛¹⁰
- أو موجودة في ملاحق مواصفات محددة من أجل توفير توجيهات إضافية؛¹¹
- أو ترد في صلب نص للدستور الغذائي.¹²

3-1 كما تحيل نصوص الدستور الغذائي إلى منظمات حكومية دولية وكذلك إلى منظمات غير حكومية، وقد تكون مواصفاتها/أساليبها المحال إليها مجانية أو مقدمة مقابل رسم.

⁹ لاحظت الدورة الثامنة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة أن الإرشادات لم تكن مخصصة لاستعمالها أو لإدراجها في أي اتفاقات ملزمة قانوناً.

¹⁰ مثلاً الوثيقة AC/GL 67-2008 نموذج لشهادة تصدير الحليب/اللبن والمنتجات اللبنية والوثيقة CAC/GL 87-2016 "الخطوط التوجيهية لمكافحة السالمونيلا غير المسببة لحمى التيفويد في لحم البقر والخنزير" تحيلان إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان في هذا النطاق.

¹¹ مثلاً، تحيل الوثيقة CAC/RCP 1-1969 المعنونة "قواعد الممارسات الدولية الموصى بها والمبادئ العامة لسلامة الأغذية" إلى السلسلة 900 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO 900) في الملحق الأول.

¹² مثلاً، تحيل الوثيقة CAC/RCP 36-1987 "مدونة ممارسات دولية موصى بها لتخزين الزيوت والدهون الغذائية السائلة ونقلها بالحاويات" إلى ISO 18501-1:1988، في القسم الثالث. وفي تلك الأثناء جرى تعديل مواصفة ISO (في عام 2007).

4- المناقشات الراهنة بشأن الإحالات المرجعية في نصوص الدستور الغذائي.

- 4-1 يذكر الاستعراض المنتظم للفترة 2017-2018 أنّ الإحالات المرجعية إلى مواصفات صادرة عن منظمات دولية أخرى معنية بوضع مواصفات قد كانت موضوع نقاش وأحياناً اختلاف لدى العديد من لجان الدستور الغذائي.
- 4-2 وسنورد في ما يلي ثلاثة أمثلة عن اختلافات في الرأي لإقامة الدليل على النقاش حول ضرورة وضع مبادئ و/أو خطوات أخرى لمعالجة المسألة.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية¹³

- 4-3 لدى مناقشة وجوب وضع حدود عددية لاستخدام مواد مضافة إلى الأغذية محددة في إنتاج النبيذ أو تطبيق ممارسات التصنيع الجيدة، نظرت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية في إمكانية إدراج حاشية تشير إلى متطلبات الاتساق مع المكتب الدولي للكروم والنبيذ. وأخذت اللجنة علماً بتضارب الآراء بشأن الإحالة المرجعية إلى المكتب الدولي للكروم والنبيذ، ووافقت على وقف النقاش حول هذا الموضوع.

فريق المهام الحكومي الدولي المخصص التابع لهيئة الدستور الغذائي المعني بمقاومة مضادات الميكروبات

- 4-4 لدى مناقشة المشروع المنقح المقترح لمدونة الممارسات حول احتواء مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بواسطة الأغذية والحد منها، أحاطت الدورة السادسة للفريق علماً باقتراح بعض الوفود الذي يقضي بحذف الإحالة المرجعية إلى برنامج VICH¹⁴ نظرًا إلى طبيعته وعضويته، فيما حثّ آخرون الاحتفاظ بهذه الإحالة. ووافقت اللجنة على إنشاء مجموعة عمل إلكترونية ستواصل مناقشة المسألة مع النظر في الخيارات المختلفة كإدراج إحالة مرجعية إلى الخطوط التوجيهية لـ VICH أو إدراج نص ذي صلة من الخطوط التوجيهية لبرنامج VICH.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة

- 4-5 تضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا مواصفات للتسويق الزراعي في مجال الفاكهة والخضر الطازجة والمنتجات الزراعية الجافة والجففة وبذور البطاطا واللحوم. وقد استخدمت مواصفات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومصطلحاتها المتعلقة بالجودة كأساس لوضع عدد من مواصفات سلع الدستور الغذائي، وعُقدت مناقشات في مناسبات عدة على مستوى اللجنة¹⁵

¹³ الفقرات من 91 إلى 102 في الوثيقة REP18/FA.

¹⁴ VICH هو التعاون الدولي بشأن مواومة المتطلبات الفنية لتسجيل المنتجات الطبية البيطرية. و VICH برنامج ثلاثي الأطراف (بين الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) يرمي إلى المواومة بين المتطلبات الفنية لتسجيل المنتجات البيطرية.

¹⁵ مثلاً الفقرات من 62 إلى 64 في الوثيقة REP18/FFV؛ والفقرات من 4 إلى 11 في الوثيقة ALINORM97/35؛ والفقرات من 85 إلى 97 في الوثيقة REP17/PFV.

وهيئة الدستور الغذائي على حدٍ سواء¹⁶ في ما يخص التكرار المحتمل للعمل وإمكانية التسبب بالتباس لدى مستخدمي المواصفة. أما مواصفات الدستور الغذائي التي تقابلها مواصفات صادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا (والبالغ عددها حوالي 15 مواصفة) فلا تحيل في الوقت الراهن إلى هذه اللجنة مع أن مواصفات هذه الأخيرة تحيل إلى متطلبات سلامة الأغذية في مواصفات الدستور الغذائي المتصلة بالمنتجات نفسها.

5- الاستنتاجات

5-1 على الرغم من إدراج إحالات مرجعية إلى منظمات أخرى معنية بوضع مواصفات في النصوص النهائية للدستور الغذائي، لا يوجد حالياً أي ذكر أو إحالة مرجعية إلى منظمات أخرى ضمن الأسس واللوائح القانونية لعمل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الرئاسية.

5-2 وفيما أن ولاية الدستور الغذائي تنص على تشجيع التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وتفادي التكرار أو التضارب في صياغة مواصفاته، يمكن العثور على تفاوتات بين الإجراءات المكتوبة، وبين تلك الإجراءات والممارسات المطبقة حكماً ضمن الدستور الغذائي، ولا سيما في ما يتعلق:

- (أ) بنوع المنظمة (منظمة حكومية دولية أو منظمة غير حكومية) الصالعة في صياغة مواصفات الدستور الغذائي (الخطوط التوجيهية للمنظمات الحكومية الدولية مقابل مبادئ المنظمات غير الحكومية، مقابل الإجراءات القائم على الخطوات)؛
- (ب) وبنوع المواصفة التي تجري صياغتها (خطوط توجيهية لتطبيق معايير أولويات العمل) (المعايير المطبقة على السلع الأساسية)؛
- (ج) وبالتوجيهات الإضافية الصادرة عن الهيئة (مثل الإحالات المرجعية المنتظمة بين الهيئة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان).

5-3 وكانت الحالات التي أثير فيها جدل بسبب إدراج إحالة مرجعية إلى منظمة أخرى معنية بوضع مواصفات، تخص بوجه رئيسي المنظمات التي تفرض قيوداً أكبر على عضويتها من الدستور الغذائي¹⁷.

5-4 ومبدئياً من المهم الحد من الإحالات المرجعية، أي كان نوعها، إلى أقصى درجة ممكنة في نصوص الدستور الغذائي بما أن أي شيء مدرج (في الحاشية أو الملاحق أو النص الرئيسي) يصبح جزءاً لا يتجزأ من النص ويتطلب رصدًا مدى الحياة للتأكد من أن أية تغييرات في المواصفات/الأسلوب المشار إليه أو في العوامل الخارجية التي تؤثر في صلاحية المواصفة/الأسلوب، تظهر أيضاً في نص الدستور الغذائي. ولذا، يجب إيلاء الاعتبار الواجب في كل حالة على مستوى اللجنة بشأن مدى ضرورة إدراج الإحالة المرجعية في نص الدستور الغذائي المعين قيد المناقشة.

¹⁶ مثلاً الفقرات من 19 إلى 23 في الوثيقة ALINORM 01/41؛ والفقرة 135 في الوثيقة ALINORM 10/33/REP؛ والفقرة 206 في الوثيقة

ALINORM 99/37، والفقرتان 31 و32 في الوثيقة ALINORM 97/35

¹⁷ أنظر الأمثلة في الفقرات من 3-4 إلى 5-4.